Silsilat al-anwār
ISSN 2716-7852 / EISSN 2830-8719
V :16, N° :2 – 2026, P.P :1-13

سلسلة الأنوار
ر د م ك : 7852-2716 / ر ت م د إ: 8719-2830
المجلد 16 ، العدد 2- 2026 ، ص.ص: 1-13

علاقة الحق بالقانون في تصور هابرماس

The Relationship Between Right and Law in Habermas's Conception

دبوسي سارة

جامعة تونس المنار(تونس) sara.daboussi@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2026/09/26 ؛ تاريخ القبول : 2026/11/10 ؛ تاريخ النشر : 2026/11/20

ملخص

سنعمل ضمن هذا البحث على تقديم قراءة تحليلية استقرائية لمسألة الحق باعتبارها تمثل مسألة جوهرية بالنسبة لوجود ومصير الأفراد بالمجتمعات المعاصرة على اختلاف مستويات نموها، لذلك ارتأينا البحث في الطرح الفلسفي الاجتماعي للفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني يورغن هابرماس(1929-2026) الذي يمثل لحظة أساسية داخل حقل الاهتمام بالحق في علاقاته بالديمقراطية والتنوير والحداثة، وذلك لكونه أقام جملة من الحوارات مع مختلف تيارات الفلسفة الحديثة والمعاصرة، فضلا على كونه قدم جملة من المفاهيم الجديدة التي تخدم عالمنا المعاصر اليوم فيما يتصل بمسألة الحق والديموقراطية باعتباره وجها اهتمامه نحو علاقة الحق بالسياسة داخل فضاء الدولة الديمقراطية. حيث سنعمل ضمن هذا البحث على تبيان العلاقة التي أقامها ابن الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية في البنية الجامعة بين الحق والقانون والأخلاق، وكيف راهن هذا الأخير على جعل السلطة الرسمية هي الضامنة للوضع الشرعي للقوانين عبر تنفيذها الفعلي باعتبار أن حكم القانون لا يعني وجود نظام ديمقراطي وإنما وجود هذا النظام محكوم بوجود القانون.

الكلمات المفتاحية: الحق، القانون، الديمقراطية، العدل، هابرماس، المجتمعات المعاصرة، الأخلاق، السياسة

Abstract

This research offers an analytical and inductive reading of the concept of "Right" (or legal right), viewing it as fundamental to the existence and destiny of individuals in contemporary societies, regardless of their level of development. To this end, we examine the socio-philosophical perspective of the German philosopher and sociologist Jürgen Habermas (1929–2026). Habermas represents a pivotal figure in the discourse on rights—specifically regarding their relationship with democracy, Enlightenment, and modernity—having engaged in dialogues with various currents of modern and contemporary philosophy. Furthermore, he introduced new concepts relevant to today's world concerning rights and democracy, focusing particularly on the interplay between rights and politics within the democratic state. This study elucidates the relationship established by this second-generation Frankfurt School thinker within the integrated framework linking rights, law, and ethics. It highlights his emphasis on official authority as the guarantor of the legal validity of laws through their actual enforcement, proceeding from the premise that the rule of law does not automatically equate to a democratic system; rather, the existence of such a system is contingent upon the presence of law.

Keywords: Right, law, democracy, justice, Habermas, contemporary societies, ethics, politics.

1.مقدمة :

إن الحديث عن مسألة الحق باعتباره يمثل قيمة أخلاقية وسياسية بدرجة أولى، يحتم علينا البحث عنه كمفهوم ترتيبي أساسي ضمن فضاء الدولة التي تكفله باسم القوانين الوضعية التي تحكمها، لذلك يعد هذا المفهوم مفهوما جوهريا بالمجتمعات الإنسانية المعاصرة، " والحق بمعنى آخر هو ما تسمح القوانين الوضعية بفعله سواء كان ذلك السماح صريحا أو كان نتيجة مبدإ عام يسوغ كل فعل غير ممنوع. والحق أيضا بهذا المعنى هو ما تسمح الأخلاق والعادات بفعله، سواء أكان ذلك الفعل عملا صالحا أم عملا لا علاقة له بالأخلاق الفاضلة" (سعيد، 2007)

ونظرا للأهمية التي حضي بها هذا المفهوم الواعد أخلاقيا وسياسيا في تنظيم العلاقات بين البشر، فما انفك اهتمام الفلاسفة والمفكرين وجل الفاعلين في الحقل السياسي والاجتماعي المعاصر يزداد حوله أكثر من أي وقت مضى، وذلك لكونه يمثل مرتكزا أساسيا ومفتاحيا في تنمية قدرات الفرد والمجتمع ولا أدل على ذلك مما بات يعيشه الفرد المعاصر من حقوق وواجبات راهنت على وجوبها مدونة حقوق الإنسان لأجل بناء مجتمع العدل والديمقراطية الذي يضمن تعايش الأفراد بعيدا عن الوحشية والبربرية. أولت فلسفات الحداثة منذ فجر القرن السابع عشر اهتمامها الواسع لعلاقة الحق بالقانون وبالسياسة والأخلاق، وهو ما ساعدها على توسيع وإثراء دائرة أبحاثها من خلال مقاربتها لمفهوم الحق باستئناف التفكير في مباحث جديدة تمخضت عن ملابسات ومتطلبات الوجود الفردي والاجتماعي للإنسان المعاصر ومقتضيات عيشه اليوم شأن مسألة التواصل وما تتطلبه من أخلاقيات للحوار والفضاء العمومي، وما يتطلبه من شروط للعيش معا، وما إلى ذلك من متطلبات للحياة المعاصرة التي فرضها التطور المهول للحياة الاجتماعية كالعولمة والتغير البيئي والمناخي وانتشار الأوبئة والحروب وحملات التهجير الجماعي التي أرغم الإنسان اليوم عليها.

اقتضت الضرورة الحياتية إذن، على الفلسفة الحديثة البحث في العديد من القيم القانونية والحقوقية الضرورية لأجل تنظيم حياة البشر ضمن الفضاء الاجتماعي الجامع لهم، وضمن هذا الإطار مثلت

فلسفة رائد فلسفة الحداثة وابن الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية يورغن هابرماس لحظة جد حاسمة وذلك لكونه حاول الخروج من فلسفات الذات التي جاءت بها الفلسفات السابقة عبر خوض مجموعة من المباحث الفكرية الكبرى ولعل الفلسفة السياسية قد أخذت الحيز الهام من أفكاره.

حاول هابرماس الإنعطاف نحو جدل فكري تجاوز مفهوم النظرية الذاتية إلى جدل بينذاتي يسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التي عجزت عن تحقيقها الفلسفات السابقة من خلال خوض مبحث فلسفة الحق في علاقته بالقانون ضمن أفق الدولة الديمقراطية وذلك عبر ما أثر به الفكر البشري من حوارات فلسفية عميقة ضمنه تصوره للمفهوم ومقتضياته بالدولة الديمقراطية. ولأجل ذلك سعى إلى إرساء أهم الدعائم النظرية للتأسيس القانوني بالدولة الديمقراطية. ففيما تمثلت إذن الأسس التي شيد عليها هابرماس مشروعه الفلسفي الطموح؟ وكيف للعقلانية التواصلية أن تساهم في بناء الدولة الديمقراطية؟ وأي منزلة احتلها مفهوم الحق في فلسفته؟ وكيف تبدو علاقته بالقانون؟.

2-قراءة في مشروع هابرماس الفكري لأجل تجاوز أزمة الحداثة

معلوم أن مرحلة الحداثة السياسية الأروبية قد شهدت عدة أزمات أفضت إلى توسع معاناة الإنسان الغربي شأن مقولة الذاتية التي أفضت إلى أزمة مركزية الإنسان باعتبارها تؤمن بأن الذات هي المنتج والمالك الوحيد للحقيقة وما دونها هو الهامش ولا يمت للحقيقة بأي صلة. وهو ما أفضى بدوره إلى تعقد النظام السياسي المتأرجح بين الديمقراطية والدكتاتورية. هذا فضلا على تحول وظيفة البيروقراطية من أداة عقلنة اجتماعية وسياسية إلى أداة قمع وسلب للحرية الإنسانية. كما أن الممارسة السياسية في مجملها أصبحت في قبضة التقنية وصانعها وذلك من أجل السيطرة على الإنسان والتحكم فيه وفقا لغايات نفعية يحكمها أصحاب الجاه والنفوذ لأجل تحقيق مآربهم الخاصة.

جراء تعدد هاته الأزمات، يبرز لنا تصور هابرماس للمسألة السياسية للحداثة وذلك من خلال محاولته البحث عن نظام سياسي ذو شرعية يكون قادرا على الاستمرار في حداثته متجاوزا في الآن ذاته مجموع الأزمات التي حلت به، لذلك حاول هابرماس بسط مشروع العقلانية التواصلية وانعكاس ذلك

على الممارسة السياسية والاجتماعية ، " أصبح للفلسفة نفوذ سياسي عميق، على وعي الجمهور... والتفكير الفلسفي كان قد سلك في الوقت نفسه، إتجاها جديدا الذي حوله إلى نقد واقعي وعياني للعلم؛... لذلك فلا يمكننا ابدا أن نعتبر أن التأويل العلماوي للعلم والنقد، يجري كلاهما دون أن يترتب عن ذلك أي نتائج سلبية" (هابرماس،، 1995)

يرى هابرماس أن مهمة الفلسفة الاجتماعية المعاصرة تتمثل في البحث عن حلول راهنية تتماشى ومجموع الأزمات التي يحياها الإنسان اليوم، وبناء على ذلك يقدم لنا مشروعه في العقلانية التواصلية من خلال بسطه لأطروحته في التواصل القائمة على اللغة كوسيط ناظم بين الأفراد من أجل خلق التواصل والتفاهم بينهم وهو ما أفضي بدوره إلى إرساء علاقات بينذاتية ومدى انعكاس ذلك على النظرية والممارسة السياسية.

معلوم أن هابرماس حاول من خلال نظرية الفعل التواصلي فهم الروابط الاجتماعية من خلال اعتماده لنقاش عقلاني شفاف بين الأفراد يتيح لهم الأفق لتكوين إجماع معين حول قضية ما، مما يفضي للتوصل إلى معيارية عامة يقع الاحتكام إليها حينما ينشأ النزاع الاجتماعي، ويشترط هذا الفعل نسقا اجتماعيا ديمقراطيا يشمل الجميع ولا يستثنى منه أحدا، وليست غايته في ذلك السيطرة بقدر سعيه إلى خلق روح التفاهم والفهم بين الأفراد. وبناء على ذلك يقع تجاوز منطق التمركز الذاتي للعقل وإدراكه للعالم الموضوعي. " نموذج التفاهم، أي العلاقة بين الذوات، بين الأفراد الذين دمجوا اجتماعيا عبر التواصل، ويعترف كل منهما بالآخر، فقط بدء من هذا يتجلى نقد هذا الفكر المنظم الذي ينمي عقلا متمركزا على الذات،... نقدا لا يشخص فيض العقل، بل الافتقار الشديد للعقل" (هابرماس، 1995).

3- عقلنة الفضاء العمومي تواصليا

لأجل فهم وتوجيه الفعل الاجتماعي وبالتالي تشكيل الإرادة السياسية وتكوين الرأي العام، سعى هابرماس إلى البحث في كيفية تجعل من السلطة قريبة من المواطنين بعد انفصالها عن عالمهم

المعاش وانحصارها في أجهزتها الضيقة، وأن المجال العام قد تفكك وتدهور بنظره خاصة وأن وسال الإعلام والصحف وغيرها قد ساهمت في ذلك من خلال خدمتها لمصالح ومآرب خاصة تابعة لأصحاب النفوذ الرأسمالي، مما أفضى بها إلى خسران وظيفتها النقدية من جهة، والتلاعب بالرأي العام بدل إنارته من الجهة الثانية وهو ما انعكس بالسلب على حرية المواطنين خاصة في القرنين التاسع عشر والعشرون.

ضمن قراءته للفضاء العمومي، يرى هابرماس أن الدولة قد اجتاحته بنسقها الاقتصادي مما ساهم في تغييب الديمقراطية، لذلك عمل على إعادة بناءه من خلال تفعيل السيادة الشعبية للمواطنين من خلال تعميم مبدأ المناقشة العمومية الحرة التي تسمح للمشاركين في هذا الفضاء بتداول القضايا المتنازع حولها خاصة المتصلة بالقضايا السياسية لأجل التأثير في النظام السياسي، ومن ثمة فإن هذا المبدأ " لا يتوفر إلا في المبدأ الديمقراطي، الذي يولد تشريعا مقبولا ومتوافقا عليه من طرف الجميع؛ يكفل هذا المبدأ في المجتمعات المعاصرة... قيام معايير جديدة تتبني على التوافق" (معزوز).

بين إذن، أن تشكل الفضاء العمومي الديمقراطي يشترط بحسب هابرماس مشاركة جميع المواطنين بطريقة متساوية فيما بينهم، وليس ذلك لأجل التعبير عن الرأى فحسب بقدر سعييهم إلى نقد واقعهم وما اشتمل عليه من عوالم خاصة معاشة لأجل بلوغ التفاهم والإجماع حول المسائل المطروحة للنقاش والسياسية على وجه الخصوص، باعتبار أن الفضاء العمومي عليه أن يضم مجموع الأصوات المهمشة لأجل تشكيل رأي عام فعال بأسلوب ديمقراطي، ولا يكون ذلك ممكنا برأيه إلا من خلال التواصل اللغوي ذو البعد العقلاني.

وعليه، فالفضاء العمومي عند هابرماس هو نتاج للبنية التواصلية القائمة بين الأفراد داخل العالم المعاش وهو ما يعطيه دلالة جديدة تجعله يمتاز عن جدلية المصالح الاقتصادية تبناها الفكر الحديث، لذلك فإن شرعنة النظام السياسي تمثل مشغلا فلسفيا واعدا لدى هابرماس لأجل انجازها نظريا من خلال تشكيل إرادة سياسية اجتماعية عامة.

4- مفهوم القانون عند هابرماس

معلوم أن القانون تقع صياغته لأجل القيام بدور الوساطة بين النظام والمجتمع، لذلك يفهم كسلطة تشريعية وقضائية، لذلك " وبقدر ما توفر الأخلاق والمعايير الأخلاقية، المنتجة تواصليا داخل العوالم المعاشة، نوعا من الواجبات، فإن القانون، المنبثق نقاشيا، يؤسس الحقوق وينتجها" (محمد الأشهب مجموعة مؤلفين،، 2008).

يطرح إذن هذا المفهوم مبحثا فلسفيا هاما يحيلنا مباشرة إلى نظرية هابرماس القانونية التي أولت اهتمامها المباشر بالعلاقة الجامعة بين وظيفة القانون كوسيلة يتكأ عليها الأفراد في قضاء شأنهم، والقانون بوصفه تسويغ أخلاقي مؤسساتي، ومن ثمة يبدو لنا أن هابرماس يفصل بين ضربين من القانون.

يرى هابرماس، بأن القانون الحديث يتمركز بين العالم المعاش والنظام الذي يحكمه، وذلك لكونه عقلاني، لذلك يقع اعتماده كوسيط على المنظمة القانونية للدولة وعلى التدخلات السياسية في العالم المعاش شأن قوانين المدرسة والعائلة التي تسعى إلى تغيير التلاحم الاجتماعي إلى واسطة قانونية ما بين مجموع الأنساق المالية والبيروقراطية.

بين إذن أن الممارسة الديمقراطية للقضايا المعاشة تعد موضوع النقاش الدائر بين الأفراد ضمن الفضاء العمومي والتي انطلاقا منها تتم شرعنة القانون والحقوق " نظام الحقوق، سيتمتع كل المواطنين بالصفة القانونية التي تحصنهم ضد تأديتهم سياسيا... بمعنى آخر، حمايتهم من استراتيجيات السلطة ومن تشيؤ أجهزتها. لدى هابرماس تخوف شديد من منزلقين يمكن انزلاق الديمقرطية الحديثة فيهما: إما تضخم الدولة، أو ضمورها وانكماشها، وهما يمثلان نموذجين للدولة، دولة العناية والدولة الدركية، أو الحضور القوي للدولة أو الاختفاء التام للدولة" (معزوز، صفحة 111).

ولأجل تفعيل مشاركة المواطنين في تشكيل الفعل السياسي، يسعى هابرماس إلى تأسيس نظام ديمقراطي يكفل الحقوق الفردية في مقابل الهيمنة السياسة والاقتصادية للدولة باعتبار أن للقانون وظيفة تكاملية تقوم على أسس تواصلية تشاورية ومن ذلك ينبغي على المواطنين أن يفهموا وجودهم السياسي

كمشرعين وموجهين للقانون الذي يخضعون إليه وهو ما يفضي إلى تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في بناء القرار السياسي من جهة والتشريع القانوني من جهة ثانية.

يعتبر هابرماس أن القانون لا يمكن أن ينشأ بعيدا عن المجتمع لأنه يمثل جزء أساسيا في صياغته وذلك لكونه يمثل الخطاب العملي الأخلاقي الذي بناء عليه يقع التشريع الديمقراطي ضمن المجالات الادارية والدستورية للدولة،" إن القانون يمكن أن يكون شرعيا، بمعنى الخطاب العملي الأخلاقي، ليس لأنه يدمج قيم صحيحة أخلاقيا وملموسة واقعيا، بل لأنه يعتمد على العقلانية كمفهوم تصوري عملي يمثل بواسطة المبادئ الديمقراطية في التشريع والقضاء والإدارة القانونية" .(Mathieu Deflem)

ضمن توصيفه للقانون الحديث، يسمه هابرماس على أنه إيجابي وشرعي ورسمي لكونه نابع عن رغبة المواطنين تشاركيا ومسموح به من قبل الدولة، مما يجعله إيجابيا وبناءا في تسيير النسق الوظيفي للدولة باعتباره نابع من صميم الأخلاق العملية للمواطنين داخل للعالم المعاش الذي ينتمون إليه.

إن ما يميز التصور العملي للقانون لدى هابرماس هو شقه الإتيقي، باعتباره نابع من صميم المناقشات والسجالات العمومية بين المواطنين في الدولة والذي يفضي بدوره إلى التوصل إلى تفاهم ديمقراطي عقلاني " تخضع شرعية المعايير مبدئيا لتطابقها مع مقتضيات التوافق الكوني (الكلي) والذي يحدد وجهة نظر الأخلاق، وبذلك نتبين الأهمية البالغة لأخلاقيات النقاش" (مصدق، 2005).

بناء على ما سبق، نتبين أن المسألة القانونية تعد منطلق وأس بناء المجتمعات البشرية، لذلك راهن هابرماس على ضرورة التأسيس لها من خلال العمل على إرساء قانون ذو بعد أخلاقي نظري تطبيقي يقوم بالأساس على التواصل العقلاني الجامع بين النظرية والممارسة السياسية للأفراد، لذلك جعله ينبع من صميم التشارك التداولي بين المواطنين في الدولة باعتباره يمثل منطلقا لبناء مفهوم الديمقراطية القانونية لكونها تمثل مسألة قانونية دستورية تجمع بين المواطنين من خلال تنظيم علاقاتهم وتفاعلاتهم المشتركة، لذلك فلا يخلو مجتمع اليوم من مجموع القواعد القانونية المنظمة والمسيرة لحياتهم.

إن ارساء مبدأ الديمقراطية من شأنه أن يجعل من النظام السياسي المعاش واضح المعالم، لذلك راهن هابرماس على ضرورة أن تنشأ القوانين وفق أسس أخلاقية تواصلية بين أفراد المجتمع الواحد لأجل

حسن تسييره وتنظيمه وفقا للقانون الذي شرعوه وامتثلوا له وهو ما يساهم في فهم وترتيب الواقع المعاش اجتماعيا وسياسيا.

5- مفهوم الحق في فلسفة هابرماس

ضمن قراءته الخاصة لمفهوم الحق، يصنف هابرماس مجموع الحقوق إلى ثلاثة فروع وهي الحقوق الفردية وما اشتملت عليه من حريات فردية للمواطنين، والحقوق التي تكفل لهم المشاركة السياسية في الدولة بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية التي يتوجب على الدولة أن تكفلها لهم، وضمن هذا المستوى كتب" ما من شيء يرسخ الوضع القانوني الذي يستمد مرجعيته من ذاته وهو وضع المواطن، إلا الحقوق السياسية، أما الحقوق بالحريات وهي حقوق سلبية، والحقوق الاجتماعية، فيمكن أن تمنح بشكل أبوي" (هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي، 2002) (هابرماس، الحداثة وخطابها السياسي، 2002، صفحة 196).

يراهن هابرماس على أهمية توفر الحقوق السياسية للمواطنين، وذلك لكونها تشكل الوعي الإنساني لأجل المشاركة الفعالة في الحياة السياسية فضلا على كونها تجعلهم أكثر دراية بحقوقهم الفردية مما يسمح لهم بتقرير مصيرهم بكل حرية انطلاقا من أخلاقيات النقاش العمومي. وهو ما سيسمح لهم كذلك من إضفاء شرعية على النظام السياسي. و أما الحقوق الاجتماعية أو ما اصطلح عليها بالشكل الأبوي فإن دورها سلبي لأن الأفراد يمتلكونها سلفا وما على الدولة إلا الحفاظ عليها لا انتهاكها.

ولا تعني مراهنة هابرماس على أهمية الحقوق السياسية في حياة المواطنين التقليل من قيمة الحقوق المدنية والاجتماعية، بل بالعكس يمكن فهمها من وجهة نظر وظيفية شأن مأسسة النظام الاقتصادي الموجه للسوق، " يؤسس هابرماس، بناء على نظريته في القانون، الضمانة الدستورية للحقوق السياسية، فضلا عن الحقوق الإنسانية، التي تحدد معنى الشخص القانوني، وهي فكرة لا غنى عنها لبناء مجتمع الحرية والاتحادات المتساوية بنظر القانون، هذه الفكرة المركزية تشكل أيضا أسس تبرير المبادئ الأساسية للدولة الدستورية" (كافولاكوس).

يؤكد هابرماس إذن، على ضرورة التماسك والترابط بين المجتمع المدني والسياسي انطلاقا من تفعيل مبدأ الحق بينهما باعتباره يمثل مفهوما استدلالي، وذلك لكون الخطاب الذي يتبناه يتجه نحو المشاركة السياسية الديمقراطية في الدولة مما يجعل من مفهوم الحق مفهوم ديمقراطي، وهنا تكمن طرافة الفكر الهابرماسي وذلك لكونه استطاع البرهنة على أن الأفراد بمستطاعهم ممارسة السلطة في المجتمعات الحديثة بأسلوب عقلاني يمكنهم من بناء حياة ديمقراطية مشتركة.

يعول هابرماس على الخطاب التواصلي الجماهيري العقلاني في تشكيل إرادة سياسية بمستطاعها تفعيل النظام الديمقراطي السياسي انطلاقا من المواطنة الدستورية وأهم الحقوق التي راهنت عليها داخل الدولة الديمقراطية، وتلك هي السمة المميزة لمشروعه الحداثي الطموح الذي سعى من خلاله إلى تحقيق التلازم بين فكرة الديمقراطية من جهة ونظام الحكم كبيئة حاضنة وراعية للنقاش التواصلي الذي يكفل بدوره حقوق الأفراد الديمقراطية ويؤمن سيادتهم كمواطنين فاعلين في الدولة.

بين أن مفهوم الحق عند هابرماس يتحدد من خلال العلاقة الموجودة والجامعة بين النسق والعالم المعاش، وذلك من خلال تفعيل عقلانية الفعل التواصلي الموجه نحو التفاهم والتفاعل البناء بين المواطنين ثم مناقشة قضايا العالم المعاش وذلك من أجل تحقيق الإجماع والتفاهم من أجل الوصول إلى أهداف محددة .

لقد حاول هابرماس من خلال غوصه في المسألة القانونية الديمقراطية الحفاظ على النزعة التصالحية مع الوضع المعاش، وذلك من خلال ما قدمه من بسط للوضعية القانونية عبر اقتراحه لكيفية ممارسة الحقوق واكتسابها كنموذج إجرائي للديمقراطية والذي ينص على أن " الكل يشارك في تفسير الدستور" .(Habermas, 1997)

يقر هابرماس، بأن حقوق المواطنين بمستطاعها أن تحمي الاستقلال الخاص للفرد، ومن خلال قراءته الخاصة للنظرية الليبرالية الديمقراطية فإن للأفراد جملة من الحقوق والمصالح الماقبل سياسية التي تحمي حريتهم لأجل تفعيل تلك المصالح داخل العالم المعاش بما يتوائم مع حرية الآخرين أي من الناحية الأداتية لكونها تمثل وسيلة لضمان تفعيل هاته الحقوق ضمن أفق البراكسيس.

ولتطبيق ذلك فعليا، يراهن هابرماس على ضرورة أن تظل الدولة محايدة فيما يتصل بمجموع القيم والمفاهيم التي يناشدها المواطنين، وذلك لكون السلطة السياسية تكمن في إرادة المواطنين مما يعني أنهم أحرار بقدر ما يشرعون لأنفسهم من قوانين

6- علاقة الحق بالقانون في تصور هابرماس

طور هابرماس منذ اصدر كتابه الهام **القانون والديمقراطية** سنة 1992، تصوره الفلسفي لمفهوم الحق وذلك من خلال وضعه في علاقة مترابطة مع فلسفة التواصل والنظرية الديمقراطية، وهو ما أفضى إلى بروز معمارية فلسفية جديدة في تصوره الفكري أساسها التفاعل الحواري التشاركي بين المواطنين. يقر هابرماس بأن القوانين الحديثة تنشأ انطلاقا من الحقوق الفردية، وهي التي تضمن بدورها للمواطنين التمتع بهاته الحقوق ضمن حدود المسموح به قانونيا داخل فضاء الدولة الديمقراطية الحديثة. هذا ويؤكد على أهمية العلاقة الجامعة بين الحق والقانون والأخلاق من حيث تطبيقها العملي داخل العالم المعاش.

يعتقد إذن هابرماس أن الديمقراطية التشاورية بما اشتملت عليه من حقوق وقوانين من شأنها أن تؤسس لبناء دولة قانونية، عليها أن تشرعن لمبدأ الحقوق وأهميتها بدرجة أولى ثم تسعى للحفاظ عليها، لأجل تجاوز جل الأساليب الدافعة لاستعباد الآخر المشارك ولا يكون ذلك ممكنا إلا من خلال أخلاقيات التواصل اللغوي ويكون بذلك القانون هو الأداة الراعية لتلك الفعاليات المتمركزة تحت لوائه." هذه الإجرائية الديمقراطية تقيم علاقة داخلية بين المفاوضات والمناقشات حول العدالة، كما هذه الإجرائية الديمقراطية كذلك بافتراض أنه في مثل هذه الشروط يمكن الحصول على نتائج معقولة ومنصفة للجميع فالعقل العملي يعود إلى حقوق الإنسان الكونية والأخلاقية الواقعة لجماعة محددة من أجل إستثمار قواعد المناقشة والأشكال الحجاجية التي تستعير مضمونها المعياري من بنية التواصل القائم على اللغة" (هابرماس، ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية، 2009)

يراهن هابرماس على ضرورة أن تضمن السلطة الرسمية للدولة الوضع الشرعي للقوانين من حيث النظرية والبراكسيس، مما يعني أن وجود القوانين وقابليتها للتطبيق هو المطلب الشرعي للمواطنين

داخل العالم المعاش، باعتبارها تعبر عن حقوقهم الديمقراطية، إلا أن وجود هاته القوانين بمفردها بحسب هابرماس ليست دليلا كافيا للحديث عن وجود نظام ديمقراطي دون حكم القانون.

ضمن قراءته الخاصة لواقع القيم الأخلاقية المشتركة الحديثة، يقر هابرماس بضرورة تفعيل الخطاب الأخلاقي باعتباره يمثل الآلية السياسية وذلك لأجل تحقيق الاندماج الاجتماعي، باعتباره يساهم في خلق قواعد عامة تكفل تعايشهم مع بعضهم البعض دون هيمنة من أحد على الآخر، لكن هذا الخطاب بمفرده غير كاف لحل النزاعات القائمة بالعالم المعاش والحفاظ على نظامه الاجتماعي داخل فضاء المجتمعات المتعددة والمتباينة ثقافيا، لذلك راهن على ضرورة البحث في النظرية الديمقراطية والقانونية التي تساهم في ترتيب وتنظيم مجموع الأنظمة الاجتماعية الحديثة والتي لا يمكن بناءها وفقا للمعايير الأخلاقية فحسب وإنما بالقوانين والمؤسسات السياسية أيضا.

ورغم الإهتمام الذي أوله هابرماس للمعاير القانونية الديمقراطية، إلا أنه لم يتمكن من الإبتعاد عن النظرية الأخلاقية لكونها تمثل الأساس والمنطلق الذي بناء عليه يتم تشييد العالم المعاش ديمقراطيا انطلاقا من التواصل والنقاش البناء بين المواطنين باعتباره يظل أنجع أسلوب لتحقيق التفاهم التشاوري حول القضايا المطروحة داخل فضاء العالم المعاش الذي ينتمون إليه.

7-خاتمة:

سعى هابرماس من خلال تناوله للمسألة السياسية إلى رفع شعار الديمقراطية، وذلك لكونه يمثل الشكل الأساسي للنظام السياسي، خاصة وأن الديمقراطية تمثل بالنسبة إليه الوجه الآخر للعقلنة، هذا وقد اعتبر أن من مهام الفلسفة اليوم البحث فيها عبر النقد لأجل بناء مشروع الحداثة على أسس جديدة تتجاوز الفلسفات السابقة. فضلا على كون الديمقراطية تعد الضامن الأساسي لعلاقة الأفراد ببعضهم البعض وبالسلطة والمجتمع.

حاول هابرماس إذن، من خلال طرحه للمسألة السياسية عقلنة المجال السياسي، وذلك في سعي منه إلى تفعيل المزاوجة بين النظرية والبركسيس، وبالتالي عقلنة الممارسة الإنسانية وجعلها قابلة للفهم

والتطبيق معا، انطلاقا من معالجته للنظم الفاسدة التي يروج لها النسق بسياسته واقتصاده وتقاطع ذلك مع العالم المعاش، لذلك سعى إلى تحصيل التحرر من النسق عبر الغوص في مبحث القانون والحقوق داخل فضاء الدولة الديمقراطية.

ضمن قراءته لمبحث الفلسفة السياسية، يحاول هابرماس الجمع بين الأخلاق التواصلية والقانون لكي يقدم شكلا سياسيا جديدا بمستطاعه أن يجابه القضايا المعاشة سياسيا، لأجل إرساء فكرة الديمقراطية والمساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال توفر الأسس القانونية المتفق عليها بالإجماع، وهكذا تتجلى مهمة القانون في التوفيق بين مطالب المواطنين وأهداف السلطة. ولأجل تفعيل مفهوم الديمقراطية سياسيا، يربط هابرماس الفعل التواصلي بالممارسة السياسية من أجل فهم العالم المعاش أولا، ومن ثمة توجيه المطالب المجتمعية نحو النظام السياسي، لذلك حاول إضفاء البعد اللغوي التداولي على الأخلاق النظرية الضامنة للفعل الإنساني لينتج نوعا من العلاقة التواصلية بين الفعل البشري والقرار السياسي.

يورغن هابرماس (1929-2026) فيلسوف ألماني معاصر، ولد بمدينة دوسلدورف الألمانية، يعد من أبرز وأشهر فلاسفة الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت النقدية في الحقبة المعاصرة.

قائمة المراجع:

Habermas, J. (1997). *Droit et démocratie, trad.Christian Bouchindhomme et Rainer Rochlitz.* Paris: Gallimard.

Mathieu Deflem, I. (s.d.). Dans L. i. action (Éd.).

جلال الدين سعيد. (2007). معجم المصطلحات والشواهد الفلسفية. تونس: دار الجنوب للنشر.

عبد العلي معزوز. (بلا تاريخ). *دولة الحق ونظرية المناقشة دولة الحق ونظرية المناقشة.*

كافولاكوس, ك .(s.d.) .*الديمقراطية والدولة الدستورية عند يورغن هابرماس*) .ت. ص. الجابري , Trad.)

محمد الأشهب مجموعة مؤلفين،. (2008). *فلسفة الحق في نظرية الفعل التواصلي ليورغن هابرماس* (المجلد 01). المغرب: منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

مصدق, ح .(2005) .يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت: النظرية النقدية التواصلية .المركز الثقافي العربي، بيروت.

يورغن هابرماس. (1995). *القول الفلسفي للحداثة.* (فاطمة الجيوشي، المحرر) .سوريا: منشورات وزارة الثقافة السورية،.

يورغن هابرماس. (2002). *الحداثة وخطابها السياسي.* (ترجمة جورج ثامر، المترجمون) بيروت: دار النهار.

يورغن هابرماس. (2009). ثلاثة نماذج معيارية للديمقراطية. (ترجمة محمد الأشهب، المترجمون) *مجلة ثقافات، 22*، 223.

يورغن هابرماس،. (1995). الفلسفة الألمانية والتصوف اليهودي. بيروت: المركز الثقافي العربي،.